

نمو احتياطات النقد الأجنبي يخفف أزمات الاقتصاد الكويتي

تسييل أصول الصندوق السيادي أحد هوامش التحركات الجديدة

ومع وصول الأزمة المالية حذ التشكك في إمكانية قدرة الدولة على دفع رواتب موظفيها، لم يعد ثمة من خيار أمام الحكومة الكويتية سوى اللجوء إلى حلول هي بمثابة أدوية مزة لا تناسب الدولة المعروفة بفرائها ورفاه مجتمعها.

ويرفض البرلمان الكويتي مشروع قانون الميزانية للعام بسبب عدم قبول تمويل عجز الميزانية الحكومية عبر الاستدانة، حيث يطرح اللجوء إلى تخفيض الإنفاق للعام والاستدانة ووضع قيود على تمويل صندوق الأجيال كحل عاجل لسد العجز المتفاقم في ميزانية الدولة تجاوزات سياسية كبيرة. وتسبب هذا الأمر في تخفيض التصنيف الائتماني للكويت، وهو ما دفع الأوساط الاقتصادية إلى تكثيف الضغوط على السلطات من أجل التحرك السريع قبل وقوع أخطار أخرى من بينها تخفيض سعر صرف الدينار.

ويرى خبراء أن الكويت تأخرت في وضع القوانين الكفيلة بتسريع ونجاعة الإصلاح إضافة إلى ضرورة تعديل وتطوير القوانين القديمة بما يتواءم مع الوضع العالمي الاقتصادي. وتهيمن على الاقتصاد الكويتي القوانين التقليدية، حيث تسيطر الدولة على جميع القطاعات المنتجة، وتجد صعوبة في تقليص الإنفاق بسبب الرفض السياسي والشعبي لأي تقليص للإعانات والدعم الحكومي، في وقت لا يزال فيه دور القطاع الخاص محدودا في تخفيف الأعباء عن الدولة.

واعتبر اقتصاديون أن تلك الأوضاع طاردة لرأس المال المحلي والأجنبي، مما يعرقل تنوع الموارد المالية وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث ينحصر دوره في مساحة ضيقة من المجالات الصناعية البسيطة.

منح ارتفاع أصول الاحتياطات الأجنبية للكويت خلال أكتوبر الاقتصاد نقطة أمل، حيث يفتح ذلك هوامش تحرك للحكومة كاللجوء إلى مصادر بديلة مثل تسييل بعض أصول الصندوق السيادي الحكومي، في ظل قتامة الوضع المالي والتداعيات الخطيرة لتهاوي أسعار النفط وكرونا.

سعر الأوقية الذي يدور حاليا حول 1850 دولارا، وأقرت الكويت حزمة من الإجراءات لدعم الاقتصاد للتعافي من أزمة كورونا وانخفاض أسعار النفط، إلا أن ارتفاع الاحتياطي الأجنبي يظهر اللجوء إلى مصادر بديلة مثل تسييل بعض أصول الصندوق السيادي الحكومي.

24.92
في المئة نسبة ارتفاع الأصول
الاحتياطية الأجنبية خلال
أكتوبر على أساس سنوي

وحسب بيانات معهد صناديق الثروة السيادية، تراجع أصول هيئة الاستثمار الكويتية (الصندوق السيادي) بقيمة 58.3 مليار دولار من 592 مليار دولار مطلع العام الحالي إلى 533.65 مليار دولار في مايو الماضي. ويعتمد اقتصاد الكويت على الصناعة النفطية، وتشكل أكثر من 90 في المئة من الإيرادات الحكومية، وكان يبلغ إنتاجها النفطي 2.8 مليون برميل يوميا قبل جائحة كورونا، انخفض إلى نحو 2.1 مليون برميل في ظل الالتزام بتخفيضات تحالف "أوبك+".

وتشهد المالية العامة الكويتية تراجع حاد في الإيرادات، وسط عجز مرتقب للحكومة عن دفع رواتب موظفيها للشهور المقبلة، مع تضرر أسعار الخام وارتفاع النفقات.

الكويت - مكن ارتفاع أصول الاحتياطات الأجنبية للحكومة من هوامش تحرك جديدة للتغلب على الأزمة الاقتصادية وشح السيولة، حيث توفر فرصة تسييل بعض هذه الأصول للصندوق السيادي الحكومي. أظهرت بيانات رسمية، الأربعاء، ارتفاع الأصول الاحتياطية الأجنبية للكويت بنسبة 24.92 في المئة على أساس سنوي في أكتوبر، مسجلة مستوى قياسيا جديدا.

وقال بنك الكويت المركزي في تقريره الشهري، إن الأصول الاحتياطية للبلاد ارتفعت إلى 14.741 مليار دينار (48.5 مليار دولار) في أكتوبر، مقابل 38.8 مليار دولار في الشهر المماثل من عام 2019.

وعلى أساس شهري، زادت الاحتياطيات 0.61 في المئة في أكتوبر، من 48 مليار دولار في سبتمبر السابق. وتضمنت احتياطيات البلد الغني بالنفط نحو 13.93 مليار دولار رصيد الودائع والعملاء، إضافة إلى نحو 1.85 مليار دولار حقوق السحب الخاصة للكويت لدى صندوق النقد الدولي، وأيضا نحو 705 ملايين دولار رصيد لدى النقد الدولي.

ويشمل الاحتياطي الأجنبي للكويت ذهبا محسوبا بالقيمة الدفترية منذ شرائه بنحو 104 ملايين دولار في سبتمبر الماضي.

وحسب أحدث تقرير لمجلس الذهب العالمي، يوزن المركزي الكويتي نحو 79 طنا من الذهب، تتجاوز قيمتها السوقية نحو 5 مليارات دولار حسب

إجراءات مكافحة كورونا تنذر باحتمقان اجتماعي في الشرق الأوسط

وقالت فيتش "رد الفعل الاجتماعي في مواجهة الإصلاحات المالية يشكل خطرا يندرج بخفض التصنيفات الائتمانية في 2021، لاسيما في عمان والسعودية وإلى حد ما في العراق والأردن وتونس".

وكالة فيتش
Fitch Ratings
طول أزمة النفط تهدد
التمويل الاقتصادي
الخليجي

وفي تقرير منفصل هذا الشهر، قالت الوكالة إن عمان المنقلبة بعبء الدين ستسجل على الأرجح أداء أقل من أهدافها المالية وستكون عمليات السحب من الأصول والدعم المالي الخارجي مهمة لتغطية احتياجاتها التمويلية في الأعوام المقبلة.

وقالت فيتش إنه من المتوقع تحسن التوازنات المالية الكلية للدول المصدر للنفط في المنطقة خلال العام المقبل مع تعافي أسعار النفط لتعود إلى 45 دولارا للبرميل في المتوسط، لكن العجز سيظل كبيرا ومن المتوقع استمرار زيادة مستويات الدين.

وتتوقع الوكالة أن يبلغ إجمالي مبيعات الدين الخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي 50 مليار دولار فيما سيصل السحب من صناديق الفروة السيادية إلى 60 مليار دولار وستسجل إصدارات الدين المحلية نحو 40 مليار دولار، معظمها من السعودية.

وفي وقت سابق حدث صندوق النقد الدولي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تسريع الإصلاحات وجهود تنويع الاقتصاد في وقت تواجه فيه المنطقة الغنية بموارد الطاقة تحديات غير مسبوقة بسبب فايروس كورونا المستجد وانخفاض أسعار النفط.

للجائحة، طرح تساؤلات بشأن النماذج الاقتصادية والاجتماعية في المدى الطويل لبلدان دول مجلس التعاون الخليجي". وذكر التقرير أن إجراءات الضبط "المالية القاسية والاضطراب الاقتصادي جراء تدابير احتواء فايروس كورونا يندرجان برد فعل اجتماعي واقتصادي عنيف في 2021، في ظل غياب الفرص الاقتصادية وعدم تحسن المعايير المعيشية لإرضاء الشعوب التي ما زالت تنمو على نحو سريع وتغلب عليها فئة الشباب وتعاني من قلة فرص التوظيف".

ورفعت السعودية، أكبر اقتصاد عربي وأكبر مصدر للنفط في العالم، ضريبة القيمة المضافة إلى ثلاثة أمثالها هذا العام، أي إلى 15 في المئة، لتعويض الضرر الذي تكبدته مبيعاتها العامة بفعل انخفاض أسعار النفط. وأعلنت سلطنة عمان، أحد اضعف البلدان من الناحية المالية في الخليج، عن خطط لفرض ضريبة قيمة مضافة في العام المقبل في إطار إجراءات لإنعاش خزائن الدولة المتضررة من هبوط أسعار النفط.

19- وبعد انكماش حاد هذا العام، من المتوقع أن تعود معظم اقتصادات المنطقة إلى النمو مع تعافي أسعار النفط وتراجع الإنفاق التحفيزي لمواجهة جائحة كوفيد

لكن فيتش ذكرت في تقرير هذا الأسبوع أن "انخفاض أسعار النفط لفترة أطول، وغير ذلك من التداعيات المحتملة



مستقبل الاقتصاد خارج مربع النفط

انقسام السياسة النقدية اليمنية يرفع أسعار التحويلات

حرب الحوثيين الاقتصادية تتسبب في تضارب أسعار العملة المحلية



تجاوزات الحوثيين تدمر العملة

لأن المواطن اليمني في صنعاء وفي عدن وفي حضرموت وفي تعز هو من يتحمل هذه التبعات والناتج الكارثية وليس الحكومات".

ولفت الكمالي إلى أن "المشكلة لا تكمن في وجود سعرين مختلفين للعملة الخارجية الأجنبية والعربية، وإنما في وجود سعرين مختلفين للعملة الوطنية التي هي عملة البلد، نتيجة الحرب الاقتصادية بين طرفي الصراع، فكل طرف أباح لنفسه الوسائل التي يستخدمها في حربه ضد الطرف الآخر بغض النظر عن مآلاتها الكارثية وعن أخلاقية استخدام تلك الوسائل أصلا". وأضاف الكمالي "الكارثة ليست في نسبة الرسم على الحوالة، فالرسم هو تحصيل حاصل أو هو الصورة التي تعكس كارثية ما يجري في الخفاء، ففي عدن تريد الحكومة تجريد الحوثيين من مصدر قوتهم المالية، الدولار".

وأوضح "الحكومة لديها السيولة الكافية من النقد المطبوع وهبها سحب الدولار والريال السعودي والعملات الأجنبية من التجارة بالعملة وتضخمت أرباح مهولة لشخصيات معدودة تتاجر بالعملة، حيث يتم شراء الدولار من صنعاء بـ 600 ريال وبيعه في عدن بـ 900 ريال، كما يتم شراء الريال السعودي من صنعاء بـ 1600 ريالاً وبيعه في عدن بـ 2240 ريالاً".

وكشف الكمالي أن عملية البيع والشراء والمضاربة بالعملة الأجنبية على حساب العملة المحلية تتم داخل القطاع المصرفي نفسه وليس خارجة، حيث يتم شراء الدولار من شركات الصرافة في صنعاء وبسعر منخفض، ثم يباع لنفس هذا القطاع المصرفي في عدن والمحافظات الأخرى بسعر مرتفع.

وأضاف "من أجل تلافى الخسارة، بل ومن أجل تلافى الإفلاس، لجأت شركات الصرافة إلى حيلة رفع رسوم الحوالات بحسب ارتفاع سعر الصرف، لتأخذ الفارق، وكلما ارتفع سعر الدولار والريال السعودي، كلما زادت نسبة العمولة". وأكد الكمالي أن حرب الاستنزاف الاقتصادي دفعت الحوثيين إلى منع تداول الطبعة الجديدة من العملة الوطنية، الأمر الذي تسبب في تكديسها في عدن والمحافظات الخاضعة لسلطة الحكومة الشرعية.

وأشار إلى أن الحوثيين باتوا يدركون استحالة تدارك الخطأ الذي وقعت فيه الورق المالي الجديد بحجم مختلف عن الحجم القديم وبأشكال مختلفة، وإلا لكان من المستحيل عليها استخدام هذا السلاح، فيما تمتلك الحكومة الشرعية فرصة واحدة للنجاح بإبطال مفعول الإجراء الذي اتخذته الحوثيون من خلال صرف رواتب الموظفين في كل محافظات اليمن، حينها سيكون لازماً عليها أن تضمن أولاً عبر الأمم المتحدة توزيع الكتلة النقدية بين مختلف فروع البنك في كل المحافظات.

انعكست السياسة المالية والنقدية المزدوجة بين الحكومة اليمنية الشرعية ومناطق سيطرة الحوثيين على ارتفاع أسعار رسوم التحويلات الداخلية نتيجة تضارب أسعار العملة المحلية الريال، ليس مع العملات الأجنبية فقط وإنما بين مناطق الحكومة ومناطق نفوذ الحوثيين نتيجة إجراءات حوثية احترازية، ما يعمق تآزم الوضع الاقتصادي وانحرام المنظومة المالية.

زيادة في ارتفاع أسعار الخدمات والسلع، وسيفقد الناس القدرة الشرائية لمواجهة متطلبات الحياة اليومية وغيرها.

وعن السبب المباشر لارتفاع سعر التحويلات المالية بين مناطق الشرعية والحوثيين، أشار الأثوري إلى أن "كل المعطيات السابقة خلقت عملتين للريال وبقيمة مختلفة، وأصبحت التحويلات بين العملتين محكومة يومياً بنسبة الزيادة والنقصان في سعر العملة، فيما ظل دخل المواطن محكوماً بالفوضى والانقطاعات".

51
في المئة نسبة ارتفاع رسوم
التحويل من عدن إلى صنعاء
بسبب تضارب أسعار العملة

وأوضح الأثوري أن "تلك بضائع من المشكلة في حال تحويل الأموال من مناطق الشرعية إلى مناطق الميليشيات، حيث يتم التحويل بفارق كبير وهو فارق سعر الصرف زائدا قيمة خدمة التحويل". واعتبر الأثوري أن هذه الإشكالية يصعب استيعابها عند الكثير من الناس، باعتبار أن الزيادة التي تؤخذ على تحويل الأموال من مناطق الشرعية إلى مناطق الميليشيات تمثل فارق صرف عملة وليس قيمة تحويل كما يحاول أن يدعي الصرافون.

وأضاف "المشكلة ليست في التحويل من مناطق الشرعية إلى مناطق الميليشيات، بل هي في التحويل من مناطق الميليشيات إلى مناطق الشرعية، حيث تتم سرقة الناس من قبل الصرافين، فالعملة في الطبعتين يتم حسابها بسعر واحد، فمثلاً عندما يتم تحويل مئة ألف ريال من عدن إلى صنعاء، تؤخذ ستون ألف ريال بالطبعة القديمة".

وتابع "عند تحويل مئة ألف من صنعاء إلى عدن أو تعز أو غيرها من مناطق الجمهورية الخاضعة للشرعية يتم تسليم مئة ألف ريال من الطبعة الجديدة، وهنا تتم سرقة الناس بشكل أكبر، فالمئة ألف ريال من الطبعة القديمة تساوي 160 دولاراً، بينما المئة ألف ريال من الطبعة الجديدة تساوي 113 دولاراً وهذا الفارق يسرقه الصرافون".

ومن جهته، أكد الصحافي اليمني المنحصر بالشأن الاقتصادي، فاروق مقل الكمالي، أن "ارتفاع رسوم التحويل من مناطق الشرعية إلى مناطق سيطرة الحوثيين إلى أكثر من 50 في المئة، عائد لعدة أسباب، أولها أن الأمر ليس متعلقاً بنسبة رسم التحويل من عدن إلى صنعاء أو التحويل من مناطق الشرعية إلى مناطق الحوثيين بالمفهوم السياسي،

صالح البيضاني
صحافي يمني

عدن (اليمن) - شهدت رسوم التحويلات المالية من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، ارتفاعاً حاداً وصفه محللون ماليون بأنه انعكاس مباشر لحالة الانقسام الحاد بين المؤسسات النقدية التابعة للحكومة والأخرى الموازية التي تسيطر عليها الميليشيات الحوثية في صنعاء.

وأكدت مصادر متطابقة في عدن لـ"العرب"، أن رسوم التحويل المالي من عدن إلى صنعاء ارتفعت بنسبة 51 في المئة من قيمة المبالغ المحولة، وهو ما اعتبره ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي سرقة منظمة لأموال المواطنين، وتعميقاً للمعاناة الاقتصادية والمعيشية للريال ومنع تداولها في مناطق نفوذها". وأضاف أن "ميليشيات الحوثي فرضت إجراءات احترازية شديدة لمنع المضاربات على العملة القديمة في مناطق نفوذها من خلال السيطرة على الكتلة النقدية، ما جعل الطبعة الجديدة تتركز بمناطق الشرعية لتتحول الكتلة الجديدة التي كانت تتواجد في مناطق الميليشيات إلى مناطق الشرعية المضاربات على العملات الأجنبية".

وأرجع المحلل الاقتصادي والمالي اليمني عبدالسلام الأثوري في تصريح لـ"العرب"، الأسباب الكامنة خلف ارتفاع رسوم التحويل الداخلي بين مناطق الشرعية والحوثيين إلى "قدرة الميليشيات الحوثية على عزل طبقات النقد الجديدة للريال ومنع تداولها في مناطق نفوذها". وأضاف أن "ميليشيات الحوثي فرضت إجراءات احترازية شديدة لمنع المضاربات على العملة القديمة في مناطق نفوذها من خلال السيطرة على الكتلة النقدية، ما جعل الطبعة الجديدة تتركز بمناطق الشرعية لتتحول الكتلة الجديدة التي كانت تتواجد في مناطق الميليشيات إلى مناطق الشرعية المضاربات على العملات الأجنبية".

فاروق مقل الكمالي
أصل الإشكال يكمن
في سعرين مختلفين
للعلة المحلية للبلد

وتسبب هذا الأمر في "تزايد أسعار الصرف على حساب قيمة العملة ذات الطبعة الجديدة، وأصبح الريال اليمني في طبعة الجديدة يفقد قيمته حتى وصل إلى 900 ريال للدولار"، حسب الأثوري.

وحذر الأثوري من أن "الطبعة النقدية الجديدة الموجودة في مناطق الشرعية ستستمر بالانحدار والتراجع وقد تصل إلى ألف ريال مقابل الدولار الأميركي خلال الأسابيع القادمة".

ويمثل هذا الوضع كارثة اقتصادية على المجتمع الذي يخضع للتعاقل بالطبعة الجديدة، حيث سيمثل ذلك